﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِۖ لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابٗا ٣٧ يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا ٣٨ ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا ٣٩﴾ [النَّبأ: 37 - 39]

❁ مُناسَبَةُ الآياتِ لِما قبلَها:

سيادةُ اللهِ المُطلَقة لا تحدُّها أيّةُ سُلطةٍ قادِرة

لمّا ذكرَ الجزاءَ والعَطاء في الآيةِ السّابقة بيّنَ هنا أنّ مصدرَهُما ربُّ السَّماوات والأرض وما بينهُما، ولمّا كان الجزاء عظيمًا اختارَ اسمَ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ الدّالَّ على سَعةِ الفضلِ والرّحمة. ولمّا كانَ قد يُتوهَّم إمكانُ المُراجعةِ أو الاعتراض على الجزاء والعطاءِ والحُكم الإلهيِّ المذكور في الآيات قطَعَ ذلك بقولِهِ: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابٗا﴾. ولمّا قطع سبحانه الشّبهةَ عن إمكانِ الاعتراض على حُكمِهِ وجزائِهِ بيّنَ حالَ مَن يحضُرونَ المشهدَ يومَ القيامة، ولمّا دلّتِ الآياتُ على انحصار الكلام في ذلك اليوم في مَن أذِنَ له الرّحمن، وأشار إلى عظمَةِ المشهَد وسُكونِ المخلوقاتِ خشيةً من جبّارِ السَّماوات، بيّن أنَّ هذا اليوم هو الحقُّ المطلقُ، فكلّ أحدٍ له حريّة اختيارِ مآلِهِ عندَ ربِّه.

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿صَوَابٗا﴾: أصلُ (صوب) يدلُّ على نُزولِ شَيْءٍ واسْتِقْرارِهِ قَرارَهُ، مِنْ ذَلِكَ الصَّوابُ في القَوْلِ والفِعْلِ، كَأَنَّهُ أَمْرٌ نازِلٌ مُسْتَقِرٌّ قَرارَهُ. وهوَ خِلافُ الخَطَأِ. ومِنْهُ الصَّوْبُ، وهوَ نُزولُ المَطَرِ. والدَّليلُ عَلَى صِحَّةِ هَذا القياسِ تَسْمِيَتُهُمْ لِلصَّوابِ صَوْبًا[1]. وصابَ السّهمُ

(1) ابن فارس، مقاييس اللُّغة: (صوب).

يَصوبُ صَيْبوبَةً، أي قَصَد ولم يَجُر، وصَوّبه، أي قالَ له: أصَبتَ[1]. والمرادُ به في قولِهِ: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ أي سَدادًا منَ القولِ وحَقًّا[2].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

بعدَ أنْ ذكرَ سُبحانه أنَّ يومَ القيامة موعِدٌ للفصلِ بين الخلائق، وتنتهى به أيّامُ الدُّنيا، وأنَّ دارَ العذاب مُعدّةٌ للكافرين، وأنَّ الفوزَ بالنَّعيم للمتَّقينَ أعقبَ ذلك بأنَّ هذا يومٌ يقومُ فيه جبريلُ والملائكةُ صفّا صفًّا لا يتكلَّمون إلا إذا أذِنَ لهم ربُّهم، وقالوا قولًا حقًّا سَديدًا، ثمَّ أتبعَهُ بأنَّ هذا اليوم حقٌّ لا ريبَ فيه، وأنَّ النّاس فيه فريقان: فريقٌ بعيدٌ من اللّه ومَرجِعُه إلى النّار، وفريقٌ مآبُهُ القربُ من اللّه ومنازلُ الكرامة، فمَن كانت له مشيئةٌ صادقةٌ، فليتّخذ له مَرجعًا ومآبًا إلى ربِّه، وليعمَلْ عملًا صالِحًا يُقرّبه منهُ، ويُحِلُّه محلَّ كرامتِهِ[3].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

توجيهُ القراءاتِ في ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾:

قُرِئَ ﴿رَبِّ﴾ و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ من قوله: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ ثلاثَ قراءاتٍ رئيسة[4]:

الأولى: الرَّفعُ ﴿رَبُّ﴾ و﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾: والتَّقديرُ: (هو ربُّ السَّماوات والأرض... هو الرّحمن)، وهنا ﴿رَبُّ﴾ خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ يعودُ على ﴿مِّن رَّبِّكَ﴾، ويُسمّى النّعتَ المَقطوع، وهو صفةٌ في الأصل، لكن جُعِلَ خبرًا لإفادةِ تقويةِ المعنى واستقلالِهِ، والمعنى: جزاءً من ربِّك.. هو ربُّ السَّماوات والأرض.. وهو الرّحمنُ. وهذه القراءةُ تقطَعُ الصِّفاتِ عن التّبعيَّة، وتجعلُها جُمَلًا مُستقلّةً؛ لإبرازِ استقلالِ المَعنى وتوكيدِهِ. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي جعفر.

الثّانية: (الجَرّان) أعني خفضَ: ﴿رَبِّ﴾ و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾: على أنَّ ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾

(1) الجوهريّ، الصّحاح: (صوب).
(2) السّمين، عمدة الحفّاظ: (صوب)، والنَّسفيّ، مدارك التّنزيل: 3/ 593.
(3) المراغيّ، تفسير القرآن: 30/ 18.
(4) ابن الجزريّ، النَّشر: 2/ 397، والفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 24، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 48.

و﴿ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ نعتانِ لـ ﴿رَّبِّكَ﴾ في قولِهِ ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ﴾. والمعنى: (ذلك الجزاءُ من ربِّك، ربِّ السَّماوات والأرض الرّحمنِ)، وهذه القراءةُ تُبْقي النّعوتَ في نسَقٍ واحدٍ مُتتابِعٍ؛ لإبراز الاتِّصال الكامل والمُتكامِلِ بينَ صفاتِ اللّه سُبحانه. وهي قراءة ابن عامر وعاصم ويعقوب.

الثّالثةُ: (الجرّ معَ الرّفع) أعني خفضَ ﴿رَّبِّ﴾ ورفعَ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾: فـ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ صفة لـ ﴿رَّبِّكَ﴾، أما ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ فجملةٌ جديدةٌ خبرٌ لمبتدأٍ مَحذوف، ويكونُ الوقفُ على ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَا﴾ تامًّا، والمعنى: (جزاءً من ربِّك، ربِّ السَّماوات والأرض... هو الرّحمنُ)، وهذه القراءة تجمَعُ بين الوصلِ والقَطع، فالوصفُ يستمرُّ في ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، ثمَّ يُفرَدُ اسمُ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ بالاستقلالِ، ففيها اهتمامٌ خاصٌّ بالاسم الجليلِ؛ توكيدًا على معناهُ وتمكينًا له في النّفوس.. وهي قراءة حمزة والكسائي وخلف العاشر.

علَّةُ فصلِ الآياتِ عن سابقَتِها:

في ضوءِ التّوجيهِ السّابق للقراءاتِ الواردة في قولِهِ: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾ تتبيّن علّةُ فصلِ الجملةِ عمّا قبلها وخلوّها من العاطِف، فهي إمّا في محلّ الوصفِ على قراءةِ الجرِّ، أوْ في محلّ الابتداءِ على قراءةِ الرّفع، وكلاهما موجِبانِ للفَصل، إذ الاتّحادُ التّامُّ بينَ الصّفة والموصوف لا يَنحجِبان برابطٍ لفظيٍّ بينهما، والابتداءُ يمتنِعُ معهَ العطف؛ لعلاقةِ شبهِ كمالِ الاتّصال؛ لكونها استئنافًا بيانيًّا حينئذٍ.

يعظمُ ثوابُ الحَسَنات؛ لصدوره مِن ربِّ السَّماوات

سرُّ إيثارِ التَّعبير بعنوانِ الرُّبوبيَّة في ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾:

الرّبوبيّةُ في قولِهِ تعالى: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ تشملُ الخلقَ والتَّدبيرَ والإنعام، وبهذا يتقرَّرُ أنَّ مَن انفرَدَ بالرّبوبيَّة المُطلقةِ فهو

وحدَهُ المُستحِقّ للألوهيَّة، فالانتقالُ من الإقرارِ بالرّبوبيّة إلى وجوبِ توحيدِ الألوهيَّة أمرٌ لازِم. وفيه مناسبةُ السّياق، فقد جاء قبلها: ﴿جَزَآءً مِّن رَّبِّكَ﴾، فناسَبَ أن يتكرّرَ وصفُ الرُّبوبيَّة؛ ليتناسَقَ المعنى في تقرير أنَّ الجزاء والمُلك والتَّصرُّف كلّهُ من الرَّبّ الحقِّ. وعليه فالآيةُ اختارتِ الرُّبوبيَّة؛ لأنّها أعمّ وأثبتُ في مقام الاحتجاج، ولأنَّها تُلزِمُ المُخاطبين بأنَّ الَّذي يربُّ العالمين هو وحدَهُ الَّذي يستحِقّ أنْ يُعبد، فجمعَ التَّعبيرُ بينَ الحُجّة والنِّعمة والتَّذكيرِ بالجَزاء[1].

نوعُ الإضافةِ ودلالتُها في ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

الإضافةُ في قولِهِ: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ من باب إضافةِ المالك إلى المملوك؛ لإفادةِ الاختصاصِ والانفراد بالخلقِ والتَّدبير. وغرضُ الإضافة: الكشفُ عن عظمةِ الرُّبوبيَّة؛ إذ أُضيفَتْ إليه أعظمُ المَخلوقاتِ المرئيَّة بالعَين؛ ليُعلم أنَّ ما دونَهُما أوْلى وأحْرى.

المَلِكُ المُطلَق يوجِبُ التَّصرُّفَ المُستحَقّ

مَعنى التَّعريف ودلالتُهُ في ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾:

التَّعريفُ في قولِه: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ بـ(أل) هو تعريفُ الجنس، ودلالتُهُ: الاستغراقُ والشُّمول، أي: جميعُ السَّماوات على مَراتبها، وجميعُ الأرضينَ وما فيها. وليس الكلامُ في: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ على حذفِ مُضاف، بتقدير: (ربِّ أهلِ السَّماوات والأرض)، بل الأصلُ أنَّ قولَه: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا﴾ هو على الحقيقة، أي: ربّ نفْس السَّماوات والأرض وما بينهُما. إذ لو قيل: ربِّ أهلِ السَّماوات؛ لأوهمَ أنَّ ربوبيةَ الله تعالى مقصورةٌ على العُقلاءِ أوِ المُكلَّفين، في حين أنَّ التّعبيرَ القرآنيَّ: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ يَشملُ كلَّ ما فيها من ذواتٍ ومَوجوداتٍ وأحوالٍ، فيدلُّ على إحاطةِ الرُّبوبيَّة وشُمولِها للمكانِ والمَخلوقاتِ جميعًا[2].

ربُّ كلِّ الأشياء، مُستحِقٌّ للعِبادةِ والثَّناء

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 211.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 49.

نكتةُ جمعِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ وتقديمِها:

تقريرُ إحاطتِهِ ﷻ، بالكونِ كلّه عُلوًّا وسُفْلًا

في قولِهِ تعالى: ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ جُمِعَتِ ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ لكثرتِها وتعدُّدِ طبقاتِها وتنوُّعِ عوالِمِها، فهي آفاقٌ عظيمةٌ متّسعةٌ، وأُفرِدَتِ الأرضُ؛ لأنَّها كيانٌ واحدٌ متّصل للنّاسِ على اختلافِ بقاعِها، وتقديمُ السَّماوات؛ لأنها أعلى وأعظَمُ، ولأنَّها مظهَرٌ أسبقُ لهيبةِ الخَلْقِ والقُدرة، ثمَّ تليها الأرضُ تَبَعًا لها.

بلاغةُ (ما) في ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ ونكتةُ عَطفِها:

الشُّمولُ والعمومُ، دالّانِ على المُلكِ التّامِّ للحيِّ القيّوم

(ما) في قولِهِ تعالى: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ موصولةٌ وهي مِن صيغِ العُموم، وقد استفيدَ من ذلك تعميمُ ربوبيّتِه على جميع المَصنوعات. والمرادُ بـ(ما بين السَّماوات والأرض): ما على الأرضَ من كائناتٍ وما في السَّماوات وعَلَيها من الملائكةِ وما لا يعلمُهُ بالتَّفصيل إلّا الله، وما في الجوِّ مِن المُكوِّنات حيّةً وغيرَها من سُحُب وأمطارٍ ورياحٍ ومَوجودات سابحةٍ في الهواء[1]. ونكتةُ العطف بـ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا﴾ دالّةٌ على شمولِ الرُّبوبيَّة لكلِّ ما في الفضاءِ الفَسيح بينَ السَّماواتِ والأرض من مخلوقاتٍ لا تُحصَى؛ ولئلّا يُتوهَّمَ أنَّ الرُّبوبيّةَ مقتصرةٌ على العلوِّ والسُّفل فقط دونَ الوَسَط، فالعطفُ جاءَ لزيادةِ الاستيعابِ وإظهارِ الإحاطة التّامَّةِ بجميع جهاتِ الكَون علوًّا وسُفْلًا ووَسَطًا.

سرُّ إيثارِ التَّعبير بالاسمِ الأحسَنِ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾:

عطاءُ المنّان، دالٌّ على أنّه الرّحيم الرّحمن

أتبعَ وصفَ ﴿رَبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ بذكرِ اسمٍ من أسمائِهِ الحُسنى وهو اسمُ ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾، وخُصَّ بالذِّكر دونَ غيرِهِ من الأسماءِ الحُسنى؛ لأنَّ في معناه إيماءً إلى أنَّ ما يُفيضُهُ من خير على المتّقينَ في الجنّة هو عطاءُ رَحمانٍ بهم. وفي ذكر هذه الصِّفة الجليلةِ تعريضٌ بالمُشركين؛

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 49.

إذ أنكروا اسمَ (الرّحمن) الواردَ في القرآن كما حكى الله عنهم بقولِه: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱسۡجُدُواْ لِلرَّحۡمَٰنِ قَالُواْ وَمَا ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ [الفرقان: 60][1].

علّة فصل قوله: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾ عن سابقه:

الموقفُ المَهيبُ المَقصود مُقتضٍ للخوفِ والصُّموت

يجوزُ أنْ تكونَ جملةُ قوله: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾ حالًا من المَوصول ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَا﴾؛ لأنَّ ما بينَ السَّماوات والأرضِ يشمَلُ ما في ذلك منَ المخلوقاتِ العاقِلة، أو المَزعوم لها العقلُ مثلُ الأصنام، فيُتوهّمُ أنّ من تلك المخلوقات مَن يستطيعُ خطابَ الله ومُراجعتَه[2]. ويجوز أنْ تكونَ استئنافًا ابتدائيًّا لإبطالِ مَزاعمِ المُشركين، أوْ للاحتراس؛ لدفعِ توهُّم أنَّ ما تُشعِرُ به صِلةُ ﴿رَبِّ﴾ في قولِه: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾ من الرِّفقِ بالمَربوبينَ في تدبيرِ شُؤونِهم يُسيغ إقدامَهم على خطابِ الرَّبِّ[3]. وكلا الوجهينِ من موجباتِ الفصلِ، فالحاليّة تمنعُ الاتّصال؛ لأنّها خبرٌ في المعنى، والاستئناف الابتدائيُّ لكمالِ الانقطاعِ.

دلالةُ التّعبير بالمُضارِعِ المَنفيّ ﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾:

استحضارُ مَشهَدِ القيامة، تعظيمٌ للمَوقفِ ومَهابَة

المُضارِعُ المنفيُّ في قولِه تعالى: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابًا﴾ يفيدُ استحضارَ الصّورةِ واستمرارَ النّفي، ويُفيد أنَّ العجزَ عنِ الخطاب مع الله تعالى ليس مقصورًا على زمنٍ، بل هو دائمٌ مستمرٌّ إلّا بإذنه وحَقّه. ومعنى ذلك أنَّه يفيدُ التَّجدُّدَ والتّكرار، فهم لا يملكونَ، ولنْ يَملكوا أبدًا.

توجيهُ عودِ الضَّمير في ﴿يَمۡلِكُونَ﴾:

الضَّميرُ في قولِه تعالى: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابًا﴾ عائدٌ إلى (ما) الموصولةِ الدّالّةِ على العُموم والشُّمول في قولِه: ﴿وَمَا بَيۡنَهُمَا﴾ فتكونُ (الواو) دالّةً عليه؛ لأنَّها صادقةٌ على جميعِهم[4].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 49.
(2) أبو السُّعود، إرشاد العقل: 9/ 93.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 49.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 49.

سرُّ إيثارِ التَّعبير بنفي المُلك بعدَ الرَّحمة:

رحـمـةُ الـلـه في عَليائِه مَقرونةٌ بجَلالِهِ وهَيبتِهِ

السّرُّ في إيثار نفي المُلك بعد ذكرِ الرَّحمة في قوله: ﴿وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ تكميلٌ للمعنى، فإنّه لمّا جاء النّظمُ باسم ﴿ٱلرَّحْمَٰنِ﴾ الّذي يفيض رحمةً ونِعْمةً، قد يتوهّمُ السّامع أنَّ هذه الرَّحمةَ تُسَوِّغ للخلقِ أنْ يَملِكوا مُخاطبتَهُ أوِ الاعتراضَ بين يدَيه تعالى، فجاءَ النّفيُ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ لدفعِ هذا الوَهْم[1]. ففي هذا النّسَق إظهارٌ لتمام السُّلطان، والجمعُ بين الرَّحمن وبينَ نفي المُلك يُبرز أنَّه رحمنٌ في إنعامِه، عزيزٌ قهّارٌ في سُلطانِه، لا يملكُ أحدٌ أمامَه نُطْقًا إلّا بإذنِه[2].

مَعنى (مِن) ودلالتُها في ﴿مِنْهُ﴾:

الـخـطـابُ لله الـــواحِـــد، لا يَملِكُهُ أيُّ عابِد

(مِن) في قولِه تعالى ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ تحتملُ معنيين:

الأوَّل: معنى الابتداء، و﴿مِنْهُ﴾ متعلِّقةٌ بـ﴿خِطَابًا﴾. والمعنى: لا يملكونَ خطابًا صادرًا من جهتِه تعالى. أي: ما يقدرونَ أنْ يُخاطبوا اللّه بخطابٍ يبتدئونَهُ من أنفسِهم إلّا بإذن منه. فـ(مِن) هنا تبيّن جهةَ الخطابِ ومصدرَه: أنَّه للّه ومِن عندِه، لا مِن عندِهم.

الثّاني: معنى الابتداء، و﴿مِنْهُ﴾ متعلّقةٌ بـ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾ وهو الأرجحُ، والمعنى: (لا يَملكونَ من عندِ اللّه أيَّ خطاب. أي: اللّه لم يُعطِهم أيَّ قدرة أوْ تمليكٍ لخطابٍ يتصرّفونَ فيه. فالتّوفّر هنا على معنى التّمليك والمَنع، أي: لم يحصُل لهُم من عندِ اللّه خطابٌ.

الثّالث: معنى التَّبعيض معَ تقديرِ مُضاف: (مِن خطاب اللّه)، والمعنى: لا يَملكونَ خِطابًا واحدًا من جُملةِ خِطابات اللّه. أي: ما عندَهُم أيّ حصّةٍ أوْ نصيبٍ من الخطاب الَّذي يُشرّعه اللّه في أمرِ الثّواب أوِ العِقاب.

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 50.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 212، وأبو السّعود، إرشاد العقل: 9/ 93.

والحاصلُ أنّهم: لا يَبتدئونَ خطابًا من عندِ أنفسِهم، وهو الوجهُ الأوَّل، أو: لا يملكونَ من اللّه أيَّ خطابٍ أصلًا. وهو الوجهُ الثّاني الأظهر. أوْ: لا نَصيبَ لهم من خطاباتِ اللّه. وهو الوجهُ الثّالثُ[1].

نكتةُ تقديمِ شبهِ الجُملة ﴿مِنْهُ﴾ على المفعولِ به ﴿خِطَابًا﴾:

انحصارُ الخِطاب، بمَن بيدِهِ الأمرُ والأسباب

تقديمُ ﴿مِنْهُ﴾ على ﴿خِطَابًا﴾ في قولِه تعالى: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ يُفيدُ الاختصاصَ، أي: لا يَملكونَ خِطابًا كائنًا من جهتِهِ بالذّات وحدَهُ لا من غيرِه، وفيه زيادةُ عنايةٍ بالمَقام؛ لأنَّ الحديثَ عن الموقف بين يدَي الجَبّار، فالمهمُّ أوّلًا التّنبيهُ على الجهةِ قبلَ بيانِ نوعِ المَملوك وهو الخطاب. كما أنّ تقديمَ شبهِ الجملةِ يُقوّي النّفيَ بإفادةِ الحَصْر، كأنَّه قيل: لا يملكونَ خِطابًا من جهتِهِ هو، وإنْ مَلَكوا خطابًا فيما بينَهُم.

نكتةُ تنكيرِ ﴿خِطَابًا﴾:

النّكرةُ في سياقِ النّفي للعُموم، حتى يتحقّقَ الأمرُ المعلوم

نكّر النّظمُ الكريمُ ﴿خِطَابًا﴾ في قولِه: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾؛ للدّلالةِ على استغراقِ النّفي للخطابِ كلّه؛ إذ التّنكيرُ يفيد هنا العمومَ المُفيدَ للاستغراق، أي: لا يملكونَ ولو أدنى الخطابِ وأيسرَهُ أوْ خِطابًا واحدًا، و﴿خِطَابًا﴾ نكرةٌ في سياقِ النّفي فتعُمُّ، وهي من العامِّ المخصوص بمخصِّصٍ منفصلٍ؛ وهو قولُهُ عقبَ هذه الآية: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾[2].

علّةُ الفصلِ في ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ عن سابقِهِ:

تقريرُ عدمِ الكلام، عندَ الحَشْرِ والقيام

فُصِلت جملةُ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾؛ لأنَّها إمّا ظرفيّةٌ أوْ مُستأنفةٌ لتقريرِ مَضمونِ ما قبلها[3]، وكِلا الوجهين من دَواعي الفَصل، والمعنى على وجهِ الظّرفيَّة: لا يَملكونَ منهُ خطابًا في

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 220.

(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 212، والآلوسي، روح المعاني: 15/ 220، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 50.

(3) القنّوجيّ، فتح البيان: 15/ 44.

وقتٍ مَخصوص، وهو يومَ يقومُ الرّوحُ والملائكةُ مُصطَفّين. فالحاليّةُ تقيّدُ عدمَ ملكيّة الخطابِ بزمانٍ مخصوصٍ وهيئةٍ مَخصوصة. وأمّا وجه الاستئنافيّةِ التّقريريّة فكأنّها جملة جديدةٌ لبيان سببِ انتفاءِ الخِطاب ووجهِ شِدّته: لأنَّ ذلك اليوم يومُ هَوْلٍ واصطفاف ملائكيٍّ عظيم، لا يتجرّأ فيه أحدٌ على مخاطبةِ الله، فالقولُ بأنّها مستأنفةٌ تقريريّةٌ يجعلُها بمنزلة التّعليلِ والبَيان لهَيبة اليوم الّتي تمنَعُ الخِطاب، فالاستئنافُ هنا بقولِهِ: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ﴾ يشرحُ ويقرّر سببَ منعِ الخِطاب؛ فالفصلُ لكمالِ الانقطاع.

معنى التّعريفِ ودلالتُهُ في ﴿ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾:

المحشورات ساكتة لعظمة يوم الواقعة

التّعريفُ في ﴿ٱلرُّوحُ﴾ إمّا للعَهد، أي: مخلوقٌ معروفٌ كجبريل أوِ المَلَك الموكّل بالأرواح. وذِكرُهُ قبلَ الملائكة لتشريفِ قدرِهِ وتعظيمِ شأنِهِ؛ وإمّا للجنس، إذا أُريدَ أرواحُ بني آدمَ، ومعنى الجنس يَستوي فيه الإفرادُ والجمعُ، أي: يوم تُحضَرُ الأرواحُ لتُردّ إلى أجسادِها[1].

دلالةُ ﴿يَقُومُ﴾ بينَ الحقيقةِ والمَجاز:

الاصطفاف والقيام، خشيةٌ للمَلِك العلّام

القيامُ يرادُ به حقيقةً النّهوضُ منَ القعودِ أوِ التّلبّسُ بفعلِ القيام؛ فإذا كان المرادُ بالرّوح أرواحَ بني آدمَ فحضورُها للبَعْث والرُّجوع إلى الأجسادِ يسمَّى قيامًا على الحَقيقة؛ لأنها نهضَتْ من حال الخفاء والغيبةِ إلى الحضورِ والمواجَهة. كما يُستعمَلُ القيامُ مَجازًا في معنى الاصطفافِ والانضباط، ومنهُ يقالُ: (قامَ القومُ صَفًّا)، أي اصطَفّوا وانتَظَموا، لا بمعنى نهَضوا من جلوسٍ؛ فإذا كان المرادُ بـ﴿يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾ أنّه خاصٌّ وعامٌّ (جبريل وسائرُ الملائكة) فقيامُهُم ليس نهضةً بعدَ جلوسٍ، وإنّما هو اصطفاف وهيئةُ نظامٍ، فهو قيام مجازيّ[2].

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 25، والبقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 213، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 51.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 52.

سرُّ إيثارِ التَّعبير بالقيامِ دونَ الوُقوفِ:

الانضباطُ والاستعداد لهَيبةِ الحِساب

التّعبيرُ بـ(القيام) في قولِهِ تعالى ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ﴾ أبلغُ من الوُقوف؛ لأنَّ الوقوفَ قد يكونُ سكونًا بلا هَيئة وسَمْت، أمّا القيامُ ففيه معنى الاستعدادِ والتّهيُّؤِ والجِدّ، وهو أدلُّ على الخُضوع والانضباط من مجرَّدِ الوُقوف، ولهذا يُقالُ: (قامَ القومُ صفًّا) إشارةً إلى شدّة الأمرِ الَّذي قاموا له صُفوفًا[1].

دلالةُ إيرادِ الفعلِ المضارع ﴿يَقُومُ﴾:

استحضارُ المشهَد، تخويفٌ للمهدَّد

إيرادُ الفعلِ المضارعِ في قولِهِ: ﴿يَقُومُ﴾ أفادَ استحضارَ صورةِ المَشهَد المستقبليّ كأنَّه حاضرٌ يُرى، فيزدادُ تأثيرُهُ وهيبتُهُ؛ وللإشارةِ إلى أنَّ القيام يكون مُتجدّدًا مُستمرًّا في طولِهِ؛ لأنَّ الصفوفَ تمتدُّ وتنتظِمُ ولا تَنقضي دفعةً واحدةً.

بلاغةُ الإطناب في ﴿ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾:

تعظيمُ المَذكور، تفخيمٌ لشأنِ الحُضور

لم يقتصِرِ السّياقُ في قولِهِ: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾ على ذكرِ الملائكة مع أنَّهم يَشتملون على الرّوحِ كذلك، بل أفرَدَ ﴿ٱلرُّوحُ﴾ قبلَهم، وهذا من الإطنابِ البليغِ لإظهارِ عِظَم شأنِ الرّوح: سواءٌ أُريدَ به جبريلُ أوْ مخلوقٌ عظيمٌ أو جنسُ الأرواح، فذكره مُستقِلًّا يُبرزُ مكانتَهُ الخاصَّة. ومن فوائدِ الإطناب في هذا السّياق تأكيدُ شموليَّةِ المَشهد، بذكر الأعلى والأعظَم ﴿ٱلرُّوحُ﴾ ثمَّ الأعمّ (الملائكةُ) جميعًا، فيشمل كلَّ قوّةٍ علويَّة. وفي الإطناب هنا زيادةٌ في المهابةِ من خلال أثَرِ وقعِ الصّورة في النّفس، إذ يشعرُ السّامعُ أنَّ الأمر جلَلٌ حتّى خُصَّ الرّوح بالذِّكر ثمَّ جاءَتِ الملائكةُ بعدهَ[2].

نكتةُ التَّعبيرِ بالمَصدَر ﴿صَفّٗاۖ﴾:

هيئةُ الاصطفاف سمةٌ ثابتة لا حالٌ طارئة

التّعبيرُ بالمصدرِ ﴿صَفّٗاۖ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 213.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 51.

﴿وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ﴾ دونَ (مُصطفّين أوْ صافّين)؛ لكونِهِ أبلغَ في إفادةِ الثّباتِ والدَّوام؛ فالمصدرُ يدلُّ على الهيئةِ نفسِها، وكأنَّهم قد تجسَّدوا صَفًّا مَحْضًا، لا مُجرّدَ فاعلينَ للصَّفِّ؛ ففي المصدريَّة تصويرٌ وتجسيم، كأنك ترى الصّفَّ بأمّ عينِك، لا مجرّدَ فعلِ الاصطفاف. وفيه دلالةٌ صريحةٌ على المبالغةِ في الانضباط، لأنّ استعمالَ المصدرِ بدلَ الوَصْفِ يُصوّرُهُم في غايةِ الانتظام، حتّى صار الاصطفافُ سِمتَهم الثّابتةَ لا حالًا طارئةً[1].

علَّةُ فصلِ ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ عن سابِقِهِ:

جملةُ قولِهِ: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ في محلِّ نصبٍ حالٌ من ﴿ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾، أوِ استئنافٌ مقرّرٌ لمضمونِ قولِهِ تعالى: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ﴾ ومؤكِّد له، على معنى أنَّ أهلَ السَّماوات والأرض إذا لم يَقدروا حينئذٍ أنْ يتكلَّموا بشيءٍ مِن جنسِ الكلام إلّا مَن أذِن اللّه تعالى لهُ منهُم في التَّكلُّم مُطلقًا[2].

عـــدمُ تـكـلّـمِ الـقـائـمـين إلّا بإذنِ ربِّ العالَمين

دلالةُ التَّعبيرِ بالمُضارعِ المَنفيِّ ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾:

التَّعبيرُ بالمُضارعِ المنفيِّ ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ يفيدُ استحضارَ صورةِ الموقف، إذ صيغةُ المضارع تُصوّرُ المشهد كأنَّه حاضرٌ يُرى، فيتخيّلُهُ السّامعُ واقعًا أمامَهُ، مع إفادةِ الدَّوام والاستمرار كذلك، فالنَّفيُ بالمضارعِ لا يقتصِرُ على لحظةٍ مُعيَّنة، بل يدلُّ على أنَّهم في ذلك الموقفِ العَظيم مُستمِرّونَ في العَجْزِ عن الكلام. كما أنّه في المضارعةِ توكيدٌ للرَّهبة، كأنَّ الصَّمتَ مُطبِقٌ لا يُكسَر، فلا مَجالَ لكلمةٍ إلّا بإذنٍ خاصٍّ من اللّه تعالى[3].

الـــصَّـــمـــتُ المُتواصِل، مِن جَلالةِ المَوقِفِ الحاصِل

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 25، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 51.
(2) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 220، وصافي، الجدول: 15/ 223.
(3) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 213.

بلاغةُ (الاحتراسِ) في ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾:

قولُهُ تعالى: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ بعدَ قولِهِ: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا﴾ هو من قبيلِ الاحتراسِ التَّوضيحيِّ، إذ قد يُتوَهَّم أن نفيَ المِلكيّةِ للخِطاب لا يمنَعُ أنْ يتكلّموا من تلقاءِ أنفسِهم دونَ إذنٍ، فجاءَ قولُهُ: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ لرفعِ هذا الاحتمالِ وقطعِ كلِّ توهُّمٍ، فالنّفيُ هنا أشدّ وأحكمُ؛ فالأوّلُ نفى أنْ تكونَ لهم أدنى قُدرةٍ أوْ سُلطانٍ على ابتداءِ الخِطاب، والثّاني: نفى وقوعَ الكلامِ منهم أصلًا إلّا بشَرْطِ الإذنِ والقَوْلِ الصَّواب[1].

كـلُّ طـريـقٍ إلى القولِ، مَسدودٌ إلّا بـإذنِ المَلِكِ المَعبود

نكتةُ التَّعبيرِ بالاستثناءِ المُفرَّغِ ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ﴾:

الاستثناءُ في قولِهِ تعالى: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ هو استثناءٌ مفرّغٌ من أعمّ الأحوال، أي: لا يتكلّمون في أيِّ حالٍ من الأحوال إلّا حالَ مَن أذِنَ لهُ الرَّحمن. وهذا الأسلوبُ أبلَغُ في شُمولِ النّفْي؛ لأنَّه لم يُقيّدِ النَّفيَ بجنسٍ أوْ نوعٍ مُعيّن، بل عمَّ كلَّ الأحوال، فجعلَ الاستثناءَ المنفَذَ الوَحيد.

انحصارُ الكَلامِ بـمَـن أذِنَ لـهُ الرَّحمن

نكتةُ التَّعبيرِ بالمَوصولِ وصلتِهِ:

التَّعبيرُ بالموصولِ وصلتِهِ في قولِهِ تعالى: ﴿مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ إبهامٌ ثمَّ إيضاحٌ! فالتَّعبيرُ بالموصولِ ﴿مَنْ﴾ فيهِ إبهامٌ؛ مَن ذا الَّذي يتكلّم؟ ثمَّ تأتي الصِّلةُ توضّحُهُ: هو الَّذي أذِنَ له الرَّحمن. وهذا الأسلوبُ يُثيرُ الانتباهَ ويُعظّمُ شأنَ المَوصوف؛ كما أنّ وصلَ الموصولِ بالفعل ﴿أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ فيه إبرازٌ للعلَّة، فيبيّنُ أنَّ العلّةَ الوحيدةَ المُبيحة للكلام هي إذنُ الرَّحمن، فلا استقلالَ للعبدِ بقدرةٍ ولا بجُرأة.

لا يُـسـمَـع في ساحةِ القيامةِ جَـواب، إلّا مَن شرّفَهُ الرَّحمنُ بكلامٍ صَواب

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 51.

سرُّ إيثارِ التَّعبير بـ(الإذن) دونَ الأمرِ:

رفعُ منعِ الكلام، دالٌّ علـى أنَّ الـصّـمـتَ هو الأنسَبُ بالمقَام

إيثارُ التَّعبيرِ بـ(الإذن) دونَ (الأمرِ) في قولِهِ تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ﴾؛ لأنّه أمكنُ في النّظم وأسدُّ في تقرير المقصود، فـ(الأمرُ) يُشعِرُ بالتَّكليفِ والإلزام، أمّا (الإذن) فيُشعِرُ بالمنعِ الأصليِّ مع فتح نافذةٍ ضيّقة للتَّرخُّص، ولمّا كان المقامُ مقامَ هَيبة وصمتٍ شاملٍ، فالأنسبُ أنْ يُقال: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾، أي رُفِعَ عنهُ المنع، لا أنْ يُقال: إلا مَن أمرَهُ الرَّحمنُ بالكلام. بهذا يتقرّر أنَّ الأصل هو الصَّمتُ المُطلَق، وأنَّ الكلام استثناءٌ نادرٌ لا يقَعُ إلّا برُخصةٍ خاصّةٍ منَ الرّحمن[1].

معنى (اللّام) ودلالتُها في ﴿لَهُ﴾:

لا يُـمـنَـحُ إذنُ الـكَـلام، إلّا لِـمَـن اصـطـفـاهُ المَـلِـكُ العلّام

(اللّامُ) في قولِهِ: ﴿مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ للتَّمليكِ أوِ الاختصاص: أي إنَّ الإذنَ مُختصٌّ به وحدَهُ، فلا يُشاركُهُ فيه غيرُهُ، فتفيدُ أيضًا التَّشريف، فكأنَّ الإذنَ وُضِعَ في يدِهِ وصارَ لهُ خاصّةً، فهي لامُ الامتيازِ والاختصاص. ولذا كان تقديمُ ﴿لَهُ﴾ على ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ دالًّا على الاهتمام بالمَأذونِ له، فقُدِّم شبهُ الجُملة لإبرازِ أنَّ مناطَ الكلام هو المأذونُ لهُ لا مُجرّدُ صدورِ الإذن، وللاختصاصِ والتّشريف، كأنَّ المعنى: ليسَ كلُّ أحدٍ يُؤذَن له، بل الإذنُ خاصٌّ بمخصوصٍ لهُ وحدَهُ، وفيهِ تقويةُ الحَصْر، إذِ التَّقديمُ يُشعِرُ بأنَّ الإذنَ إنَّما يكونُ لصالحِهِ دونَ غيرِهِ، فيزدادُ المعنى حَصْرًا وتَوكيدًا.

نكتةُ حذفِ مُتعلَّق (الإذنِ):

مُتعلَّقُ الإذنِ في قولِهِ تعالى: ﴿أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ محذوفٌ؛ لدلالةِ النّظمِ عليهِ في قولِهِ: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ أي: مَن أذنَ لهُ في الكلام[2].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 52.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 52.

سرُّ إيثارِ تكرارِ التَّعبيرِ بالاسمِ الأحسنِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾:

مَشاهِدُ يومِ القيامةِ، مَحكومةٌ بصفةِ الرَّحمةِ المُستدامَةِ

إظهارُ لفظِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ في موقعِ الإضمارِ من قولِهِ: ﴿أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ بعدَ قولِهِ: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا ٱلرَّحۡمَٰنِ﴾؛ للإيذانِ بأنَّ مَناطَ الإذنِ هو الرَّحمةُ البالغةُ، لا أنّ أحدًا يَستحِقُّهُ عليه ﷻ، كما أنَّ ذكرَهُ في المَوضِعِ الأوّلِ؛ للإشارةِ إلى أنَّ الرَّحمةَ مناطُ تَربيتِهِ ﷺ[1]. وتكرارُ اسمِ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾؛ لإفهامِ أنّ كلَّ ما يجري من منعِ الكلامِ أوْ إعطائِهِ، ومِن صمتٍ أوْ إذنٍ، إنَّما هو عن رَحمةٍ وعدلٍ، وحِكمةٍ بالغةٍ، لا عن قَهْرٍ مَحْضٍ وعُقوبةٍ مُطلقةٍ، وفيه إظهارُ اللّطفِ في مَوضِعِ الهَيبةِ، فذِكرُ ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ يُلطِّفُ من هَوْلِ المَوقفِ، ويُطمئِنُ أولياءَ اللّه أنَّ وراءَ هذه الهيبةِ رحمةً مخصوصةً بهم.

نكتةُ عطفِ ﴿وَقَالَ صَوَابٗا﴾ على ما قبلَهُ:

لا يُسمَحُ إلّا بالقولِ الصّائبِ، المَبنيِّ على النَّظَرِ الثاقِبِ

عطفُ النَّظمِ قولَه: ﴿وَقَالَ صَوَابٗا﴾ بعدَ الإذنِ في قولِهِ: ﴿أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ﴾ دالٌّ على الزّيادةِ في تقييدِ المَأذونِ به، فلم يكتفِ بأنْ يكونَ هناك إذنٌ، بل قُيِّد أيضًا بأنْ يكونَ القولُ صَوابًا، حتَّى لا يَظنّ ظانٌّ أنّ الإذنَ مطلَقٌ في المُحاباةِ والرُّخصة، فحتّى معَ الإذنِ لا مَجالَ للغَلَطِ أوِ الزَّلل؛ إذ لا يُقالُ إلّا ما هو مطابقٌ للحقِّ والعَدلِ، ولا يخفَى ما فيهِ من المُبالغةِ في نفيِ الكلامِ الباطِلِ، فكأنَّ الآيةَ تقرّرُ أنَّ ما عدا الصَّوابَ باطلٌ مردودٌ، فلا يُسمَعُ في ساحةِ القيامةِ إلّا الحقُّ الخالصُ، وفيه تخصيصٌ للعُمومِ المفهومِ منَ الكلامِ في قولِهِ: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾؛ فالكلامُ قد يكونُ فارغًا أوْ باطلًا، أمّا القولُ الصّوابُ فهو أخصّ، فجيءَ به ليدلَّ على غايةِ الانضباطِ والعَدْلِ.

بلاغةُ الإيجازِ بالحذفِ في ﴿وَقَالَ صَوَابٗا﴾:

القولُ الصَّواب، مِعيارُ الكلامِ والجَواب

الأصلُ في قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ صَوَابٗا﴾: (قالَ قولًا صَوابًا) أوْ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 221.

(قالَ كلامًا صَوابًا)، فحُذِفَ المفعولُ أوِ المصدرُ وأُقيمَتِ الصِّفةُ مُقامَه[1]. ووجهُ البلاغةِ في هذا الحذفِ اختصارُ اللَّفظ لوضوحِ المَعنى، مع إرادةِ التَّركيزِ على الصِّفة ﴿صَوَابًا﴾، وبحذفِ الموصوف برزَتِ الصّفةُ نفسُها وكأنّها هي المقصودةُ بالذّات، لا القولُ من حيثُ هو؛ كأنَّه يقولُ: ليس المهمُّ مجرّدَ القول، بل إنَّ العبرةَ أنْ يكونَ صوابًا، فهو المحورُ الَّذي يدور عليه المَعنى والقصدُ، فهذا الحذفُ يجعَلُ السّامعَ يلتفتُ إلى معيارِ القَبول، وهو الصَّوابُ دونَ التفاتٍ إلى جنسِ القَول.

نكتةُ تنكيرِ ﴿صَوَابًا﴾:

التَّنكيرُ في ﴿صَوَابًا﴾ من قولِهِ تعالى: ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ يفيدُ التّعظيمَ والتّهويلَ والتّفخيم، أي: صوابًا عظيمًا لا يَشوبُهُ خطأٌ، ولا يحتمِلُ باطِلًا، بل هو الصَّوابُ المُطلَقُ الخالِص، وفيه إشعارٌ بأنَّ ما يُؤذَنُ به في ذلك المَوقفِ لا يكونُ إلّا قولًا جامِعًا لكلِّ معنًى صَحيح، خاليًا من كلِّ باطلٍ وزَيغ، وهذا أبلغُ في بيان عظمةِ المَوقفِ وصرامةِ المِعيار، إذ لا يُقبلُ إلّا القولُ الصّائبُ المَحضُ.

القولُ الخالِصُ مِـن كـلِّ زلَـل، هو المقبولُ يومَ الفَصْل

علَّةُ فصلِ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾ عن سابقِهِ:

جملةُ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾ مؤكّدةٌ لما سبقَ ذكرُهُ من أهوالِ يومِ القيامة وهيبتِهِ، فالمقامُ مقامُ تقريرٍ وتثبيتٍ، ولذلك فُصِلَت ولم تُعطَفْ، إذ التَّوكيدُ من موجباتِ الفَصل. ووجهُ التّوكيد: أنّ ما سلفَ في السّياق كان وصفًا لأحوالِ القيامة: ﴿يَوۡمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ صَفّٗاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنۡ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَقَالَ صَوَابٗا﴾، فجاءتْ جملةُ ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾؛ لتقرّرَ وتؤكِّدَ أنَّ ذلك اليومَ الموصوفَ ليسَ وهْمًا ولا مَجازًا، بل هو اليومُ الحقُّ الثّابتُ الَّذي لا مِريةَ فيه، وكأنَّ الآية دفعتْ ما قد يختلجُ في النّفوس مِن شكٍّ أوْ

يقينُ الحقائقِ الإلهيّةِ لا يحتاجُ إلى وصْـل، بل يـفـرِضُ نفسَه بـالـتَّـوكـيـدِ المُستقِلّ

(1) الخطيب وآخرون، التّفصيل: 30/ 32.

إنكارٍ لعِظَم ما سُرِدَ من الأهوال، فأكَّدتْ استقلالًا: هو اليومُ الحقُّ حقيقةً لا ريبَ فيها[1].

نكتةُ التَّعبير باسمِ الإشارة للبعيدِ ﴿ذَٰلِكَ﴾:

الإشارةُ للبعيد في قولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾ مع قربِ ذكرِه في السّياق؛ للإيذانِ بعلوّ درجتِه وبُعْد منزلتِه في الهَوْلِ والفَخامة[2]. وللتَّنبيهِ على أنَّ المُشارَ إليه حقيقٌ بما سيوصفُ به بسببِ ما سبقَ من حكايةِ شُؤونِه، ونظيرُ ذلك قولُهُ تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدٗى مِّن رَّبِّهِمۡۖ﴾ [البقرة: 5] بعدَ قولِه: ﴿هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ﴾ [البقرة: 2 - 3] إلى قولِه: ﴿وَبِٱلۡأٓخِرَةِ هُمۡ يُوقِنُونَ ۝﴾ [البقرة: 4] فلأجل جميعِ ما وُصِفَ به يوم الفصل كانَ حقيقًا بأنْ يُشارَ إليه لشدّةِ حُضورِه باسم الإشارة[3].

تعدُّدُ الأوصافِ المَذكورة الفَخْمَة، سرُّ التَّعبيرِ باسمِ الإشارةِ الدالِّ على العَظَمَة

مَعنى التَّعريفِ ودلالتُهُ في ﴿ٱلۡيَوۡمُ﴾:

تعريفُ ﴿ٱلۡيَوۡمُ﴾ في قولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾ للعَهْدِ الذِّكريِّ، فقد سبقَ ذكرُهُ في السّياق القريبِ في قولِه: ﴿إِنَّ يَوۡمَ ٱلۡفَصۡلِ كَانَ مِيقَٰتٗا﴾، ويحتملُ أنَّ (أل) للجنس الدّالِّ على الكَمال، وكأنَّه هو اليومُ الحقيقيُّ دون سائرِ الأيّام[4].

اليومُ الجديرُ بالاهتمام، هو يومُ الفصْلِ بينَ الأنام

دلالةُ وصفِ ﴿ٱلۡيَوۡمُ﴾ بـ ﴿ٱلۡحَقُّۖ﴾:

وصفُ اليوم بالحقِّ في قولِه: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۖ﴾ يجوزُ أنْ يرادَ به الثّابتُ الواقعُ كما في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٞ ۝﴾ [الذّاريات: 6] وقولِه آنفًا: ﴿إِنَّ يَوۡمَ ٱلۡفَصۡلِ كَانَ مِيقَٰتٗا﴾، فيكونُ الحقُّ بمعنى: الثّابت، مثلُ قولِه تعالى: ﴿وَٱقۡتَرَبَ ٱلۡوَعۡدُ ٱلۡحَقُّ﴾ [الأنبياء: 97]. ويجوزُ أنْ يرادَ بالحقِّ: ما قابَلَ الباطلَ، أي: العدلُ وفصلُ القَضاء، فيكون

الوصفُ بالمصدرِ لعَظَمةِ يومِ المَحشَر

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 221.
(2) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 214، والآلوسي، روح المعاني: 15/ 221.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 54.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 54.

وصفُ اليومِ به على وجهِ المَجازِ العقليِّ؛ إذ الحقُّ يقَعُ فيهِ، و(اليوم) ظرفٌ لهُ، قال تعالى: ﴿يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ يَفْصِلُ بَيْنَكُمْ﴾ [الممتحنة: 3]. ويجوزُ أنْ يكونَ الحقُّ بمعنى: الحقيق بمُسمَّى اليوم؛ لأنَّه شاع إطلاقُ اسم (اليوم) على اليومِ الَّذي يكون فيه نصرُ قبيلةٍ على أُخرى، مثلُ: (يوم حليمةَ، ويوم بُعاث)، والمعنى: ذلك اليومُ الَّذي يستحِقُّ أنْ يقال له: يومٌ؛ لأنَّ فيه تُبلى السَّرائر، وتنكشفُ الضَّمائر، وأمّا أيّامُ الدّنيا فأحوالُ الخلق فيها مكتومةٌ، والأحوال فيها غيرُ مَعلومةٍ[1].

توجيهُ المجازِ العقليِّ في وصفِ اليومِ بـ﴿ٱلْحَقُّ﴾:

وصفُ ﴿ٱلْيَوْمُ﴾ بالحقِّ في قولِهِ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ﴾ على معنى أنّ الحقَّ ما قابلَ الباطِلَ، فالباطلُ في بابِ القَضاء هو الحكمُ الجائر، والحقُّ في مُقابلِهِ هو العدلُ التّامّ والفصلُ بين الخصوم بإنصافٍ وحكمةٍ، ووصفُ اليوم بالحقّ على هذا المَعنى من بابِ (المجاز العقليّ)[2]؛ لأنّ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ بمعنى العدْلِ وفصلِ القضاءِ هو صفةٌ للأفعالِ والأحكام الَّتي تقَعُ في ذلك اليوم، لا لليوم بوصفِهِ زَمنًا؛ فلمّا أُسنِدَ وصفُ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ إلى ﴿ٱلْيَوْمُ﴾ كان هذا من المجازِ العقليّ، أي إسنادُ الوصفِ إلى غير ما هو له حَقيقةً، لأنَّ الحقَّ ثابتٌ للأحكام والقضاء الَّذي يَجري في اليوم، لا لليوم نفسِهِ، لكنْ لمّا كان اليومُ ظرفًا لوقوعِ ذلك الحقِّ، جُعِلَ كأنَّه هو الموصوفُ به. ونظيرُ ذلك قولُهُم: (يومٌ صائم) أوْ (ليلٌ نائم)، فالصّفةُ في الحقيقةِ لصاحبِ اليومِ أوِ اللَّيل، لكن أُضيفَتْ إلى الظّرفِ نفسِهِ على سبيلِ المَجاز.

من كمالِ العدلِ المُحقَّق، اتّصفَ اليومُ نفسُهُ بالحقّ

بلاغةُ القصرِ بتعريفِ الطَّرفين:

اشتملَ قولُهُ تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ ٱلْحَقُّ﴾ على قصرٍ إضافيٍّ بطريقِ تعريفِ الطَّرفين: المبتدأ: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْيَوْمُ﴾ معرفةٌ باسم الإشارةِ واليومُ

انحصارُ اليومِ بالمُشارِ إليه، دالٌّ على جلالةٍ عليهِ

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 26، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 54.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 53.

بدلٌ منه، والخبرُ: ﴿ٱلۡحَقُّۚ﴾ معرفةٌ بـ(أل). فإذا اجتمعَ تعريفُ الطّرفينِ كانتْ فيه دلالةٌ على حصرِ الخبرِ في المبتدأ، أي: لا يومَ هو الحقُّ على الحقيقة إلّا ذلك اليوم، وإنْ كانَ في الدُّنيا أيّامٌ يُقضَى فيها بالعدلِ أوْ يظهَرُ فيها بعضُ الحقِّ، لكنْ لا يبلُغُ شيءٌ منها أنْ يوصَفَ بأنَّه ﴿ٱلۡيَوۡمُ ٱلۡحَقُّۚ﴾ على وجهِ الانفرادِ والكَمال. فالقصرُ هنا يفيدُ أوّلًا التَّوكيدَ على أنَّ يومَ القيامة وحدَهُ هو يومُ الحقِّ التّامّ، وثانيًا نفيَ المُشاركةِ عن غيرِهِ من سائرِ الأيّام[1].

معنى (الفاءِ) ودلالتُها في ﴿فَمَن شَآءَ﴾:

جملةُ: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ تفريعيّةٌ لمَدخولها على ما سبقَها، وهي الفصيحةُ؛ لإفصاحِها عن شرطٍ مقدّرٍ ناشئٍ عن الكلام السّابق، والتَّقدير: فإذا علمتُم ذلك كلّهُ فمَن شاءَ اتخاذَ مآبٍ عندَ ربِّه فليتّخِذْهُ، أي: فقد بانَ لكم ما في ذلك اليومِ مِن خيرٍ وشرٍّ فليَخترْ صاحبُ المشيئةِ ما يَليق بهِ للمصيرِ في ذلك اليوم، والتّقديرُ: مآبًا فيه، أي: في اليوم، وهذا التَّفريعُ من أبدعِ الموعظةِ بالتَّرغيبِ والتَّرهيبِ عندَما تسنَحُ الفرصةُ للواعِظِ مِن تهيّؤِ النّفوس لقَبولِ المَوعظة[2].

نكتةُ التَّعبيرِ بأسلوبِ الشَّرطِ:

طـريـقُ النّـجـاة مُـيـسّـرٌ لأهـلِ الثّبات

التَّعبيرُ بالشَّرط في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ فيه إظهارُ حريّةِ الاختيارِ معَ التّنبيهِ إلى المَسؤوليَّةِ الفرديَّة؛ فمن جهةِ حريّةِ الاختيار وضْعُ الشّرط بـ(من شاء) يصرّحُ بأنَّ الفعل راجعٌ إلى مَشيئةِ العَبد، لا إلى قهرٍ أوْ إجبار، والمشيئةُ هنا شرطٌ سابقٌ، فلا يتحقّقُ الجزاءُ إلا بتحقُّقِها. ومن جهة المسؤوليّةِ الفرديَّة فالشّرطُ يُفهَم منه أنّ كلّ إنسانٍ مُعلَّقٌ عملُه وسعيُهُ بمشيئتِهِ، فلا

(1) الفخر الرّازي، مفاتيح الغيب: 31/ 26.

(2) أبو السّعود، إرشاد العقل: 9/ 94، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 54.

ينوبُ عنهُ غيرُهُ، ولا يسقطُ عنهُ هذا الاختيار، والصّياغةُ الشَّرطيَّةُ تقطَعُ الأعذار؛ إنْ شئتَ اتَّخذتَ المآبَ، وإنْ لم تشأ فأنتَ الَّذي أعرضتَ، كما أنّ في أسلوبِ الشَّرط هنا تشويقٌ وتحفيزٌ للمتلقّي، باعتبار أنّ الشَّرطيّة دائمًا تجعلُ الجواب مُتوقِّفًا على تحقُّقِ الشَّرط، فكأنَّ القرآن يقولُ للسّامع: الطّريقُ مُهيَّأ، فما عليكَ إلّا أنْ تشاءَ، فتتّخِذَ السَّبيل، وهذا الأسلوبُ يثيرُ في السّامع شُعورَ المُبادرة.

نكتةُ حذفِ مفعولِ المَشيئةِ:

الحذفُ يوسّعُ الدّلالة، ويجعلُ الخِطاب أوقعَ في النَّفسِ الطَّمّاحة

حُذِفَ مفعولُ المشيئةِ في قولِهِ: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾؛ للتَّعميم والإطلاق، فلم يُذكرْ مُتعلّقَ المَشيئة، ولم يقل: (مَن شاء الإيمانَ أوْ من شاءَ النَّجّاة)، ليُفهِمَ أنَّ الباب مفتوحٌ لكلّ ما يقتضيهِ اتِّخاذُ المآب: إيمانًا، وعمَلًا صالحًا، ورجوعًا إلى الله، وفي الحذفِ إيجازٌ بليغ؛ لأنَّ الغرض ليس تعيينَ المشيئةِ في شيءٍ مَخصوص، بل بيانُ أنَّ كلَّ ما يريدُهُ العبد من الخيرِ لَن ينفعَهُ إلّا إذا اتَّخذَ إلى ربِّه مآبًا، وتركُ المفعول بلا ذكرٍ يدعو السّامعَ ليَملأَهُ بنفسه: مَنْ شاء ماذا؟ فيقودهُ ذهنُهُ إلى الجوابِ الحقّ: (مَن شاءَ اتِّخاذَ المآب). وعلّةُ الحذفِ الأصيلة الإشعارُ بالاستغناءِ عن البيان، كأنَّ المقامَ من الوضوح بحيثُ لا يحتاجُ إلى تقييدٍ[1].

دلالةُ التَّعبيرِ بالاتِّخاذ في ﴿ٱتَّخَذَ﴾:

الرّجوعُ إلى الله محمودٌ وعمَلٌ مَقصود

في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ عبّر بفعلِ (الاتّخاذ) ماضيًا دونَ فعلِ (الأخذِ)؛ لأنَّ الأصلَ في (الأخذ): تحصيلُ الشّيء وحيازتُهُ بالتَّناوُلِ أوْ بالقَهر[2]. لكنَّ (الاتّخاذَ) أبلغُ من مجرَّدِ الأخذ، لأنَّه: أخذٌ عن قصدٍ وتمكّن، وجعلُ الشّيءِ مِلكًا لك أوْ مَوضِعًا لك، و(التّاءُ) في ﴿ٱتَّخَذَ﴾ استُعيرتْ من (تاء المُطاوعة)

(1) أبو السّعود، إرشاد العقل: 9/ 94.
(2) الرّاغب، المفردات: (أخذ).

لتدُلَّ على معنى المُبالغةِ والتَّمكّن في الأخذ، ثمَّ استقرّتِ الكلمة بهذا المعنى وصارَتْ كأنَّها أصليَّة. فهي ليستْ للمُطاوعةِ حقيقةً كما هي في (جمعتُه فاجتَمَعَ)، بل هي لإفادة التَّمكّنِ والاكتساب معَ قصدٍ وإرادة، فأشبهَتِ المطاوعةَ من حيثُ التَّمكُّنُ والثُّبوت، لا من حيثُ وجودُ فعلٍ قبلَه. إذن الاتّخاذُ يُشبِهُ المطاوعةَ في كونه يدلُّ على ثبوتِ الشّيءِ وتمكُّنِه. فمعنى الاتّخاذ ليس مجرّدَ أنْ يرجع أوْ يسلكَ سَبيلًا، بل أنْ يختار هذا الطَّريق عن وعي وإرادةٍ، وأنْ يجعلَهُ له مَقامًا مُدَّخَرًا له عندَ الله تعالى بالعمَلِ الصّالح والإيمان. وكأنَّ هذا المآب ليس مجرّدَ طريقٍ سالك، بل مقامٌ ينالُهُ العبد بجَهدِهِ[1].

مَعنى ﴿إِلَىٰ﴾ ودلالتُها في ﴿إِلَىٰ رَبِّهِۦ﴾:

أساسُ العمَلِ النّيَّة، وعُنوان القَبولِ صَفاء الطَّويّة

في قولِه تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾، جاءتْ ﴿إِلَىٰ﴾ الجارّة؛ للدّلالة على انتهاءِ الغاية؛ أي إنّ المآبَ والرّجوعَ لا ينتهي إلّا عندَ الله، فـ﴿إِلَىٰ﴾ تُصوِّر أنّ الطّريقَ المُستقيم كلّه تنصَبّ غايتُهُ على الله، لا على غيرِه، وفي حرف الانتهاءِ هنا إشعارٌ بالقُربِ والوصال، فـ﴿إِلَىٰ رَبِّهِۦ﴾ ليس بمَعنى الوصول فحسب، بل فيه استشعارُ العودةِ إلى المالكِ الحقِّ، وكأنَّ العبدَ مُسافرٌ عائدٌ إلى أصلِه ومالكِه، وفي التَّعديةِ بحرفِ الانتهاءِ تخصيصٌ للجهة، فلم يقُل: (اتَّخذ مآبًا) مُطلقًا، بل قيّدَهُ بـ﴿إِلَىٰ رَبِّهِۦ﴾ ليقطَعَ أيَّ توهُّمٍ بأنَّ المآبَ يكونُ إلى أحدٍ سِواهُ سُبحانه، فهو حصرٌ للهداية والرُّجوعِ في ربِّ العالَمين.

سرُّ إيثار التَّعبير بعنوانِ الرُّبوبيَّةِ:

كلُّ عبدٍ مأواهُ إلى ربِّه، الَّذي ربّاهُ وأنعَمَ علَيهِ

في قولِه تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ لم يقُل: (إلى إلهه) أوْ (إلى الله)، بل قالَ: ﴿إِلَىٰ رَبِّهِۦ﴾، وهذا الاختيارُ له سرٌّ بليغٌ، وهو الإشعارُ بالمُلك والتّربية، فالرّبُّ هو المالكُ المُدبِّرُ المُربّي، وهذا أنسبُ بمقامِ الرُّجوع والمآب؛ لأنَّ مَن يَرجِعُ إنَّما يرجِعُ إلى

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 214، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 55.

مالكِهِ الَّذي تولَّى شأنَهُ منذُ البداية، فالعودةُ هنا ليستْ إلى سُلطةٍ قاهرةٍ فحسبُ، بل إلى حُضن المالكِ المربّي الَّذي لا ملجأ منهُ إلّا إليه. وفيه بالنِّسبة إلى العبد (المَربوب) إبرازُ اللُّطف والرِّعاية له، فالألوهيّةُ تُذكّر بمقام العِبادة والتَّعبُّد، في حين أنّ الرّبوبيَّةَ تذكّرُ بالرَّحمة والتّدبيرِ والإنعام. والآيةُ تُخاطِبُ النّفسَ لترغيبِها في العَودة، لا لترهيبِها بالعبادةِ وحدَها، ومن جهةٍ أخرى فيه إلزامُ العبدِ بالحقيقةِ؛ إذ إيثارُ ﴿رَبِّهِۦ﴾ يقطَعُ الحُجّة، لأنّه يذكّرُ الإنسانَ بأنّ اللّه هو ربُّهُ الَّذي لا ربَّ له غيرُهُ، وإذا كان ذلك كذلك فهو مُلزَمٌ بالعودةِ إليه شاءَ أم أبى[1].

نوعُ الإضافةِ ودلالتُها في ﴿رَبِّهِۦ﴾:

رجوعُ العبدِ إلى ربِّـه رجـوعٌ إلى مالِكِهِ

الإضافةُ في ﴿رَبِّهِۦ﴾ من قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ إضافةُ تشريفٍ وتلطُّفٍ وتحنّنٍ وتخصيصٍ؛ لأنَّها إضافةُ خالقٍ ومالكٍ إلى مَخلوقٍ ومَملوكٍ، فتدلُّ على الاختصاصِ المُطلق للّه تعالى بخلقِ العبدِ وتربيتِهِ وتدبيرِهِ. وفائدتُها تقريبُ المعنى للنّفس، فحينَ يسمَعُ العبدُ ﴿رَبِّهِۦ﴾ يشعُرُ بالقُربِ والاختصاص بخلافِ (ربّ النّاس) الدّالِّ على العُموم فقط، بل ربُّهُ هو شخصيًّا، ويستشعِرُ حينئذٍ بإلزامِ توبتِهِ وأوْبَتِهِ، فيَتذكّر أنّه مَربوبٌ مُربًّى لا يملِكُ لنفسِهِ خَلاصًا إلّا بالرُّجوعِ إلى مالكِهِ الحقِّ.

نكتةُ تقديمِ الجارِّ والمَجرور ﴿إِلَىٰ رَبِّهِۦ﴾:

صـلاحُ المَـآب لا يـكـونُ إلّا بالرُّجوعِ والإياب

أصلُ التّرتيبِ في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَـَٔابًا﴾ أنْ يقال: (اتّخذَ مآبًا إلى ربّه)، لكنْ قُدِّم الجارُّ والمجرور ﴿إِلَىٰ رَبِّهِۦ﴾ على المفعولِ به ﴿مَـَٔابًا﴾؛ اهتمامًا بالمقصودِ الأعظم، وتقديمُ ﴿إِلَىٰ رَبِّهِۦ﴾ يلفتُ النَّظر إلى الغاية أوّلًا قبلَ ذكرِ (المآب)، فكأنَّه قيل: المهمُّ أنْ يكون المآبُ موجّهًا إلى اللّه وحدَه، وفيه دلالةٌ على الحصرِ

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 21/ 214.

الضّمنيِّ، والتَّقديمُ هنا يُشعِرُ بأنَّ المآب لا ينفَعُ إلّا إذا كان إلى الله، وغيرُهُ لا يُعدُّ مآبًا حقيقيًا[1].

نكتةُ تنكيرِ ﴿مَفَازًا﴾:

أعظمُ مآب عندَ المَلِك الوهّاب

في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَفَازًا﴾ جاءَ التّعبيرُ بـ﴿مَفَازًا﴾ نكرةً للتّفخيمِ والتّهويلِ، ويُفيد عِظمَ هذا المَرجِعِ ورفعةَ قدرِهِ، كأنَّه يقولُ: مآبًا عظيمًا لا يَشبَهُهُ مآبٌ. ويفيدُ التّنويعَ والشُّمولَ أيضًا على اعتبار أنّ كلَّ إنسانٍ بحسَبِ عمَلِهِ يتّخذُ مآبًا خاصًّا بهِ عندَ ربِّه، فالتّنكيرُ يفتَحُ بابَ التّعدُّدِ بحسبِ حالِ العَبد، وكأنَّ الخطابَ بالنّكرة هاهنا يحفّزُ المخاطَب على الاختيارِ والمُسارعة حين يتصوّرُ عظمةَ هذا المآب وما يتضمّنُهُ مِن ثوابٍ وجَزاء؛ فإذا استفيدَتْ من التّنكير هذهِ المعاني، فهو يفيدُ حينئذٍ الإيجازَ.

سرُّ إيثارِ التّعبير بـ(المآب) دونَ غيرِهِ:

الـرُّجـوعُ المَحمود، بطاعةِ المَلِك المَعبود

(المآبُ) في قولِهِ تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ مَفَازًا﴾ يكونُ اسمَ مكانٍ من (آبَ) إذا (رجَعَ)، ويُطلَقُ على المَسكَن؛ لأنَّ المرءَ يؤوبُ إلى مَسكنِه، ويكونُ مصدرًا ميميًّا وهو (الأوْب)، أي: الرُّجوع، كقولِهِ تعالى: ﴿إِلَيْهِ أَدْعُوا۟ وَإِلَيْهِ مَـَٔابِ ﴿٣٦﴾﴾ [الرّعد: 36]، أي: رَجوعي، أي: فليجعَلْه أوْبًا مناسبًا للقاءِ ربِّه، أي: أوبًا حسَنا[2]. وعلى اعتبار أنَّه اسمُ مكان: يكون المآبُ بمعنى المَنزِلِ أو المقرّ الّذي يُرجَعُ إليه، ويكون المعنى: فمَن شاء اتَّخذ إلى ربِّه مَقرًّا يأوي إليه ويَستقرُّ فيه. وهذا يشيرُ إلى أنَّ الجنَّة مأوى العبدِ الصّالح، وهو المسكنُ الأبديّ عندَ الله تعالى، وكأنّ العبد في الدّنيا غريبٌ مُسافرٌ، فإذا عَمِل صالحًا صار له مأوىً دائمٌ عندَ ربِّه. وعلى اعتبار أنّه مصدرٌ ميميٌّ فيدلُّ

(1) الآلوسي، روح المعاني: 15/ 221.
(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 30/ 55.

على مُنتهى الحدثِ وغايتِهِ ويَحمل معَه عنصُرَ الذّات[1]، والمآبُ هو النّهاية الَّتي يَنتهي إليها الرُّجوع، فهو رجوع مُتَصَوَّر بتمامِهِ وانتهائِهِ لا بمجرَّدِ ابتدائِهِ، ويحملُ معَه عنصر الذَّات، ويُستحضَر في الذِّهن الرّاجِعُ نفسُهُ وهو يَؤوبُ، أي الذّاتُ في حالِ عَودتِها. ولهذا جاء التَّعبير بـ ﴿مَـَٔابًا﴾ لا بـ(أوبًا)، ليُشعِرَ أنّ هذا الرّجوعَ ليس شيئًا ذهنيًّا مجرَّدًا، بل هو رجوعُ كلِّ عبدٍ بنفسِهِ وكيانِهِ إلى ربِّه. والفرقُ بين اسمِ المكانِ والمصدر الميميِّ هنا: أنَّ المصدر الميميَّ ليس التّركيزُ فيه على المكانِ الَّذي ينتهي إليه، بل على كيفيّة العَودة، أي: أن يجعلَ رجعتَهُ إلى اللّه رجوعًا محمودًا، لا رَجوعًا مذمومًا.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

الكلامُ والحَديثُ:

الـكـلامُ أخـصُّ مُـطـلـقًـا مـنَ الحَديث

إيثارُ (الكلام) بالنّفي دونَ (الحديث) في قولِهِ تعالى: ﴿لَّا يَتَكَلَّمُونَ﴾ له بَلاغةٌ وجيهةٌ في هذا السّياق، وهو أنّ الكلامَ أخصُّ من الحديث، إذ لا يُسمّى كلامًا إلّا ما كان مَنظومًا مُفهمًا ذا دلالة، بخلافِ (الحديث) الَّذي قد يُطلَقُ على أيِّ قولٍ مُطلقًا، سواءٌ أفادَ أم لم يُفِد، وإذا كان المقامُ هنا مقامَ عَظمةٍ وهَيبة، فلا مجالَ إذنٌ إلّا لكلامٍ مُنضبِطٍ موزون، لا لهوَ فيه ولا فُضول؛ والمرادُ هنا كلامٌ مخصوص مقصودٌ مَضبوط. وهو أنسبُ لإذنِ الرَّحمن وقولِ الصَّواب في قولِهِ بعدَه: ﴿إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾. ويؤيّدُ هذا التّفريقَ في كونِ الكلامِ أضبطَ من الحديث وأفْيَد وأقومَ وأخصّ قولُه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [لقمان: 6]، فجعلَ الحديثَ في جانب ما لا ينبغي في غيرِ المُهمّ، كما جعلَهُ في جانب المُهمّ، كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ ٱللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾﴾ [النّساء: 42]. وقولِهِ: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾

(1) السّامرائيّ، معاني الأبنية، ص: 31.

[النّساء: 87]. فسمّاه حديثًا في المَوضعين باعتبار ما أحدَثوه من أوزار، وما حدثَ لهم بيانُه بالنِّسبةِ إليهم مِن وحْيِ اللّه وكلامِهِ[1].

المخاطَبَة والمحاوَرَة:

المخاطَبَةُ كلامٌ خالٍ من المُناقشة بخلافِ المُحاوَرة

الخِطابُ والمُخاطَبَة: مُراجَعَةُ الكَلام، وقَدْ خاطَبَه بالكَلام مُخاطَبَةً وخِطابًا، وهُما يَتخاطَبانِ، والخَطْب: الشّأن والحالُ الَّذي يقعُ فيه التّخاطُبُ[2]، وقيّده الرّاغبُ بالأمرِ العَظيم[3]. وأمّا الحِوار والمُحاوَرة فالمرادُّ في الكلام، ومنهُ التَّحاوُر، قال اللّه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَسۡمَعُ تَحَاوُرَكُمَآۚ﴾ [المجادلة: 1][4]. فالحوارُ فيه ردٌّ ومُجاوَبة في الكلام[5]، ومنه قولُهُ تعالى: ﴿قَالَ لَهُۥ صَاحِبُهُۥ وَهُوَ يُحَاوِرُهُۥٓ﴾ [الكهف: 37]. فكلٌّ منَ الطَّرفينِ يردُّ على الآخَرِ. وعليه: يظهرُ الفرقُ بينهما أنّ (المحاورةَ) في استعمال القرآنِ جاءَتْ في سياقِ النِّدّيّة أوْ بينَ مَن يَتوهّم بينهما كذلك كالصّاحبِ وصاحبِهِ، والمرأةِ والرّسول ﷺ، أمّا المخاطبة فجاءتْ بين الأعلى والأدنى، وفي مقام يُتصوّر فيهِ عدمُ المُماثلة، كما في قولِهِ هنا: ﴿لَا يَمۡلِكُونَ مِنۡهُ خِطَابًا﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُخَٰطِبۡنِي فِي ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْۖ﴾ [المؤمنون: 27]. ﴿وَشَدَدۡنَا مُلۡكَهُۥ وَءَاتَيۡنَٰهُ ٱلۡحِكۡمَةَ وَفَصۡلَ ٱلۡخِطَابِ ٢٠﴾ [ص: 20]. حتّى قولُهُ تعالى: ﴿وَإِذَا خَاطَبَهُمُ ٱلۡجَٰهِلُونَ قَالُواْ سَلَٰمٗا ٦٣﴾ [الفرقان: 63]، ففي هذهِ السّياقاتِ جميعًا ليس هناك مُرادّة ولا مُجاذَبة ولا تداولٌ للكلام، كأنّ الكلامَ يصعَدُ من جهةٍ واحدة، فلا تُحاكيها الجهةُ الأخرى في ردّ الكلام ومُداوَلَته. وعليه: فمقامُ الخطاب أعزّ وأضيقُ من مقامِ الحِوار في المُجاراةِ والمُداوَلة.

(1) البقاعيّ، نظم الدّرر: 5/ 284.
(2) ابن منظور، لسان العرب: (خطب).
(3) الرّاغب، المفردات: (خطب).
(4) الرّاغب، المفردات: (حور).
(5) الجوهريّ، الصّحاح: (حور).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد الخامس والستون،
من سورة القِيَامة إلى سورة النَّازعَات الآية 26
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1447هـ - 2026م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2026م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد الخامس والستون، من سورة القِيَامة إلى سورة النَّازعَات الآية 26
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2026.
مج. 65 ، 800 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-646-17-4
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 65 : المجلد الخامس والستون، من سورة القِيَامة إلى سورة النَّازعَات الآية 26.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-646-17-4
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-2525407 بتاريخ 2026/01/07م،
الهيئة الوطنية للإعلام، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
"تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام"
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي "النجار"